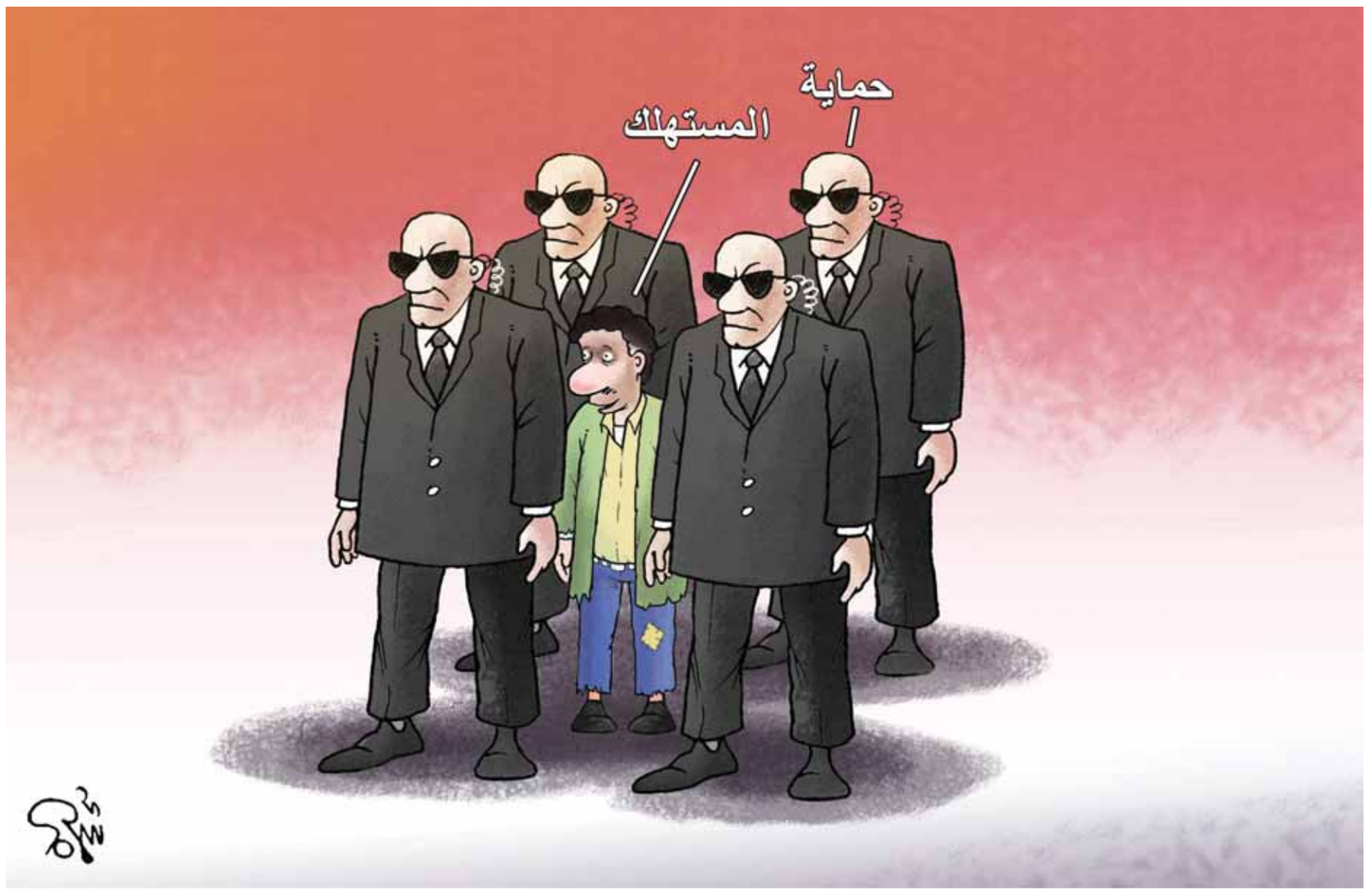

شبكة تزوّر فواتير كهرباء حصلت على ٩١ مليون ليرة تعويض أضرار!

حماة- محمد أحمد خبازي

قبضت الجهات المختصة في حماة على شبكة امتهنت تزوير فواتير الكهرباء وتقديمها للجهات المعنية بتعويض المتضررين من الإرهاب وحصلت على ٩١ مليون ليرة.

وأكد مصدر مسؤول في الأمن الجنائي لـ«الوطن» أنه نتيجة المتابعة والتنسيق بين فرع الأمن الجنائي وفرع الأمن السياسي بحماة تم القبض على عدة أشخاص يقومون بتسيير معاملات وفواتير كهرباء مزورة بقصد استخدامها للحصول على تعويضات أضرار وهم (ج–ع) و(س–ف) و(م–ر) واعترفوا بأن مصدر هذه الفواتير هو العامل في قسم كهرباء صوران والمتواري عن الأنظار (أ–ح) وحصولهم على تعويضات أضرار قدرت بنحو ٩١ مليون ليرة سورية.

وكشف المصدر أن المقبوض عليهم اعترفوا خلال التحقيق معهم بالجرم المنسوب إليهم بتزوير فواتير كهرباء، وتم تنظيم الضبط اللازم بحقهم وإحالتهم إلى القضاء المختص ليقول فيهم كلمته الفصل ولينالوا العقاب المناسب على ما اقترفوه، بينما لا يزال البحث جارياً عن المتواري عن الأنظار (أ–ح) العامل في كهرباء صوران.

وبيّن المدير العام لشركة كهرباء حماة محمد الرعيدي تعليقاً على هذا الموضوع ورداً على تساؤلات المواطنين الذين زورت الفواتير بأسمائهم، أنه في حال حصول أي عملية تزوير على فواتير الكهرباء لا يتضرر المواطن صاحب العلاقة سواء المكتوب أو الملغى اسمه من الفواتير الأصلية، لأنها مثبتة على حواسيب الشركة، وتقع المسؤولية على المزورين، حيث تتابع الجهات المعنية نتائج عمليات التزوير وآثارها في المواطنين المعنيين والمال العام وتعاقب المزورين وفق القانون المختص.

بعد صدور قانون التنمية الإدارية

سفاف لـ«الوطن»: آليات جديدة للعمل ورصد رأي المواطن بجميع الوسائل

فادي بك الشريف

أصدر رئيس الجمهورية بشار الأسد القانون رقم ٢٧ حدد بموجبه مهام وصلاحيات واختصاصات وزارة التنمية الإدارية في سورية.

وبموجب القانون الذي «حصلت الوطن على نسخة منه» تتولى الوزارة بالتعاون والتنسيق مع الجهات العامة والمعنية مراجعة ودراسة القوانين الناظمة للوظيفة العامة واقتراح تطويرها بما يضمن تحسين أدائها وجودة خدماتها ومراجعة الأنظمة الداخلية والهياكل التنظيمية والوظيفية للجهات العامة واقتراح سياسة أشغال الوظيفة العامة ووضع أسس ومعايير عامة للترشيح والمسالك والمراتب الوظيفية.

وتحدث بموجب القانون مديريات التنمية الإدارية في المحافظات بقرار من الوزير وتتبع للوزارة، على أن تقوم المديرية بمنح وثيقة غير عامل وفق النموذج المعتمد من الوزارة إضافة إلى عدد من المهام.. كما يحدث «مركز خدمة الموارد البشرية» ليحل محل السجل العام للعاملين في الدولة بما له من حقوق وما عليه من التزامات، وتقديم خدمة التوظيف الإلكتروني في الوظيفة العامة، وضبط أوضاع العاملين الوظيفة في الجهات العامة.

كما يحدث مركز يسمى «مركز القادة» ويهدف إلى «تمكين أصحاب المؤهلات النوعية لتولي الوظائف العليا وتزويدهم بالمعلومات والمعارف الإدارية الحديثة».

ويحدث أيضاً «إدارة الموارد البشرية والتنمية الإدارية» بقرار من الوزير المختص أو المدير العام المختص في كل وزارة أو محافظة أو هيئة أو مؤسسة عامة تحل محل «الوحدات التنظيمية التي تقوم بمهام التنمية الإدارية والتدريب والتأهيل الإداري وإدارة الموارد البشرية وشؤون العاملين».

ويحدث في الوزارة «الصندوق الوطني لدعم مشاريع الإصلاح الإداري» ويكون وزير التنمية الإدارية آمراً للصرف فيه.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكدت وزيرة التنمية الإدارية سلام سفاف أن القانون تضمن آليات جديدة للعمل على رأسها الشفافية المؤسساتية والهيكل الوظيفي ومؤشرات الأداء وخدمة الموارد ضمن مفاهيم جديدة، كما أن القانون وطن آليات العمل للإصلاح الإداري ضمن خطط وأهداف محددة ضمن عمل الجهات الحكومية لسنوات قادمة.

ولفتت سفاف إلى أن القانون وضّح صلاحيات الوزارة وآليات العمل كما أعطى توسعاً في بنية الوزارة عبر فروعها في المحافظات التي أوكل إليها مهمة وضع خطة تنمية إقليمية على مستوى كل محافظة والإشراف على تدريب السلك الإداري ودعم مؤشرات القياس الإداري، مع تحقيق الشفافية المؤسساتية ورصد الثغرات والسلبيات ومعالجتها، مؤكدة أن المواطن شريك في المشروع ومتابعة مكامن الضعف الإداري ومعالجته والكشف عن الخلل، إضافة إلى خلق التنافسية في مؤسسات القطاع العام عبر تطبيق الترتيب للمؤسسات، ناهيك عن رصد رأي المواطنين بجميع الطرق.

تقدم الأحزاب قوائم بأسماء مرشحيها

القائد لـ«الوطن»: فتح باب الترشح لانتخابات الإدارة المحلية الخميس القادم وأتوقع أن يكون عدد المرشحين كبيراً

محمد منار حميجو

كشف رئيس اللجنة القضائية العليا المستشار سليمان القائد أنه سيتم فتح باب الترشح لانتخابات الإدارة المحلية الخميس القادم، مؤكدا أن لجان الترشح ستستقبل طلبات الترشح لمدة سبعة أيام منذ تاريخ اليوم الأول حتى في أيام العطلة الرسمية.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أعلن القائد عن إضافة لجان ترشح جديدة إضافة إلى السابقة باعتبار أنه من المتوقع أن يكون عدد المرشحين كبيراً، مشيراً إلى رفع عدد اللجان في دمشق من خمس إلى سبع وفي ريفها ذات العدد، مضيفا: كما زاد عدد اللجان في حلب ٧ لجان وفي اللاذقية تم رفع العدد إلى خمس وكذلك الأمر في طرطوس، مؤكدا أن زيادة لجان الترشح لتسهيل أمور المرشحين والوصول إلى أكبر عدد من المواطنين الراغبين في الترشح لانتخابات الإدارة المحلية.

وفيما يتعلق بشروط الانتخاب والترشح أوضح القائد أن هناك السجل الانتخابي المنصوص عنه في قانون الانتخابات يتم إعداده من وزارة العدل والداخلية والمكتب المركزي للإحصاء، مضيفاً: بموجب هذا السجل يتبين من يحق له الانتخاب لأنه ينص على الأشخاص المحكومين.

وأكد القائد أنه يحق للسوريين ومن في حكمهم الذين أتموا الثامنة عشرة الانتخاب شريطة ألا يكون محكوماً وفق قرار قضائي مبرم.

وأضاف القائد: أما شروط الترشح فهي أن يكون الراغب في الترشح متمتعاً بالجنسية السورية لمدة عشر سنوات ويستثنى من الشرط من منح الجنسية السورية وفق المرسوم ٤٩ والذي تضمن الأجانب المسجلين في الأحوال المدنية في الحسكة وألا يكون محكوماً بجرم جنائي أو شائن.

وأكد القائد أن من شروط الترشح أن يتم المرشح الخامسة والعشرين من عمره إضافة إلى أنه يجب أن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية وألا يكون محروما من حقه في ممارسة الانتخاب.

وفيما يتعلق بموضوع الأحزاب أوضح القائد أنه يحق لكل حزب مرخص في سورية أن يقدم قائمة بأسماء مرشحيه ولو كانت معارضة، لافتا إلى أنه يحق لها اسم واحد أو أسماء جماعية ما دام الحزب مرخصاً وفق القوانين السورية.

وأشار القائد إلى أن هناك أشخاصاً من أحزاب مختلفة تقدموا لانتخابات مقاعد شاغرة في مجلس الشعب وبالتالي أي حزب مرخص له يحق له التقدم للانتخاب باعتبار أنها مفتوحة للجميع.

وتوقع القائد أن يكون عدد المرشحين كبيراً باعتبار أن آخر انتخابات للإدارة المحلية كانت في ٢٠١١ وأن إقبال الناخبين سيكون كبيراً، معتبرا أن هذا الأمر ناجم عن الانفراجات التي تحدث حاليا في البلاد نتيجة عودة الكثير من المناطق إلى سلطة الدولة والتي تساهم إلى حد كبير في إنجاح الانتخابات.

> رفعنا عدد لجان الترشح لتسهيل أمور المرشحين

وفيما يتعلق بالمراكز الانتخابية أكد أنه يحق للجنة الفرعية بالتنسيق مع الرئيس الإداري في المحافظة تحديد المراكز قبل سبعة أيام من بدء تاريخ الانتخاب، موضحا أنه ليس بالضرورة الانتظار حتى سبعة أيام قبل الانتخابات فمن الممكن قبل ذلك أن يتم تحديد مراكز الانتخابات.

وأكد القائد أن هناك حماسة كبيرة من المحافظين لإنجاح الانتخابات وأنهم سيقدمون الدعم الكامل وسيكونون تحت مشورة اللجان القضائية الفرعية والترشيح في محافظاتهم وفق توجيهات رئيس مجلس الوزراء عماد خميس ووزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف لتكون الانتخابات نزيهة.

قطاع التعاون السكني يعرض مشكلاته

هدى الحمصي: على وزارة الأشغال إنهاء قضية الجمعيات مع المصرف العقاري

محمود الصالح

حث وزير الإسكان والأشغال حسين عرنوس الجمعيات التعاونية السكنية على البدء بالعمل فوراً لإعادة الإعمار في المناطق التي دمرها الإرهاب في البلاد وكذلك مناطق السكن العشوائي انطلاقاً من إيمانه بدور وأهمية هذا القطاع كشريك أساسي في مشروع إعادة الإعمار.

وأشار عرنوس في اجتماع المجلس السنوي للاتحاد العام للتعاون السكني الذي عقد أمس في دمشق إلى جهود الحكومة في دعم هذا القطاع وتوفير كل أسباب نجاحه في توفير المساكن للمواطنين بأسعار مناسبة، معلناً عن نية الوزارة تأمين الأراضي اللازمة لإقامة تجمعات عمرانية جديدة في محافظة القنيطرة لتأمين المساكن لأبناء القنيطرة ممن يقطنون في مناطق ومحافظات أخرى.

وأشار الوزير إلى العمل على إعداد خريطة السكن الوطنية التي ستنتهي قبل نهاية العام الحالي.

رئيس الاتحاد العام للتعاون السكني زياد سكري أكد استعداد قطاع التعاون السكني للمساهمة في إعادة الإعمار منوهاً بوجود صيغة يتم العمل على إنجازها مع الحكومة ليؤدي التعاون السكني دوره في إعمار مناطق تعرضت للتخريب وكذلك لبعض مناطق السكن العشوائي.

وأشار سكري إلى ضرورة إيجاد حل نهائي لموضوع العلاقة مع المصرف العقاري والمحافظة على حقوق الأعضاء التعاونيين المالية لدى هذا المصرف وأوضح أهمية ومتابعة العمل مع مختلف الجهات المعنية لإيجاد الحلول اللازمة للعقبات التي تعترض قطاع التعاون السكني والمتمثلة بالأرض والقرض.

وقدم رئيس الاتحاد العام تقريراً مفصلاً عن نشاطات المكتب التنفيذي خلال العام الماضي والنتائج التي تحققت في مجمل قضايا التعاون السكني.

> وزير الأشغال: خريطة السكن الوطني تنجز خلال العام الحالي
>
> سكري: رؤية توافقية مع الحكومة لمناطق التأهيل

وخلال الاجتماع قدمت اتحادات التعاون السكني في المحافظات ملخصاً لأهم المشاكل التي يعاني منها القطاع حيث أشار رئيس اتحاد اللاذقية إلى مشكلة عدم توافر الأراضي وبين أن هناك ١٠٠ جمعية فقط تعمل من أصل ٢٣٠ جمعية في المحافظة وأن هناك ٤٨ ألف عائلة في اللاذقية تنتظر الأراضي لإنشاء مساكن تعاونية لها.

في القنيطرة طالب رئيس الاتحاد الوزير بتنفيذ وعده بتأمين أرض لـ٤٠٠ شقة سكنية في القنيطرة وإيجاد حل للأسعار في ضاحية الفيحاء.

وفي ريف دمشق بين رئيس الاتحاد وجود تخريب كبير تعرضت له الجمعيات السكنية في الريف وكذلك فقدان البعض من الوثائق الخاصة بهذه الجمعيات السكنية.

رئيس اتحاد السويداء طالب بتأمين الأرض لأن البلاد اليوم ونتيجة الحرب القذرة عليها أصبحت بحاجة إلى مليون ونصف مليون مسكن لإيواء أكثر من ٧ ملايين مواطن. وهذا يقتضي تأمين أرض للتعاون السكني للقيام بهذه المهمة.

رئيس الاتحاد السكني في حلب طالب المؤسسة العامة للإسكان بالإسراع بتسليم الجمعيات السكنية للأرض المخصصة لها في منطقة الأشرفية بحلب وكذلك إلزام رئيس مجلس مدينة حلب بتوقيع عقود المقاسم المخصصة للجمعيات في المدينة من أجل المباشرة بالأعمال نظراً للانفراج الذي تعيشه حلب الآن وهذه المقاسم يمكن أن توفر أكثر من ٢٠ ألف مسكن لأبناء حلب، مشيراً إلى مشكلة انعدام مراسيم الاستملاك وما يؤديه من ضرر على القطاع التعاوني.

رئيس اتحاد دمشق لفت إلى أنه انخفض عدد الجمعيات في دمشق من ٦١٩ جمعية إلى ٤٧٠ جمعية في ضوء الإجراءات التي تقوم بها للحد من الجمعيات غير الفاعلة وطالب بأن يمارس الاتحاد العام دور المطور العقاري وكذلك طلب من وزير الأشغال السماح للجمعيات بشكل عاجل بالبدء بالعمل مع أصحاب المساكن المدمرة لإعادة إعمارها وفق رؤية واضحة وأكد ضرورة إنهاء ملف الجمعيات الاصطيافية وكذلك دراسة وضع جمعيات المغتربين.

من جهته أوضح المدير العام للمؤسسة العامة للإسكان سهيل عبد اللطيف أن هدف المؤسسة من حساب الأمتار الزائدة هو منع التجاوز وليس تحقيق أرباح مالية وأبدى الاستعداد بتأمين المقاسم السكنية للجمعيات في أي منطقة تتوافر فيها إمكانية لذلك وبالنسبة لمقاسم الأشرفية في حلب وعد بإنهاء هذا الموضوع وفق الواقع الآن وبالأسعار الحالية.

عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي المهندسة هدى الحمصي أكدت أهمية ودور قطاع التعاون السكني في جميع المراحل وأشارت إلى الدور المطلوب خلال المرحلة القادمة في إعادة الإعمار وطلبت إلى وزارة الأشغال إنهاء الملف بين الجمعيات والمصرف العقاري والذي يعرقل ويضر بعمل الجمعيات لذلك لم يعد مقبولاً أن يتكرر هذا الأمر في المؤتمرات القادمة.

٣,٥ مليارات ل.س لترحيل الأنقاض و٣ مليارات أخرى لشراء آليات

محافظ ريف دمشق: الكهرباء على مدار الساعة لبلدات يلدا وببيلا وبيت سحم قريباً

سرقة ألف غطاء ريغار في حران العواميد

عبد المنعم مسعود

دعا محافظ ريف دمشق علاء إبراهيم أعضاء مجلس المحافظة للمشاركة الفاعلة في انتخابات الإدارة المحلية القادمة وحث الناخبين على اختيار الأكفأ والأنسب ممن يمثل مصالحهم.

وكشف إبراهيم أثناء ترؤسه لجلسة مجلس المحافظة في يومه الثاني من دورته الأخيرة قبل الانتخابات أن موازنة المحافظة للعام القادم ستقارب ٦ مليارات ليرة، مؤكداً أن المحافظة ستسعى لإشراك المنظمات الدولية في عملية إعادة الإعمار لكي تستطيع توجيه مواردها في جوانب أخرى أكثر حاجة للناس مبيناً أن المحافظة تلقت وعوداً من بعضها.

وقال إبراهيم إنه تم رصد ٥ مليارات ليرة من إعادة الإعمار لصالح محافظة الريف خصص منها ٣,٥ مليارات لترحيل الأنقاض وفتح الطرقات أما باقي المبلغ فقد تم توزيعه على البلديات.

وكشف إبراهيم عن قرب عودة الكهرباء على مدار الساعة إلى بلدات ببيلا وبيت سحم ويلدا بعد وصول موافقة الجهات المختصة بهذا الشأن علما أنه يتم تزويدها حالياً بثماني ساعات كهرباء يوميا.

وأوضح محافظ الريف أن موضوع القمامة متفاقم في أكثر من بلدة في الريف مبيناً أنه سيتم البحث في إيجاد محطات تجميع تقوم آليات محافظة الريف بالنقل منها إلى المكب الرئيسي.

وطرح المحافظ رؤية تنموية للمحافظة عبر العمل على مجموعة مشاريع تنموية يمكن تنفيذها والبحث عن تمويل لها خصوصاً أن المادة الأولية موجودة في محافظة الريف منها معامل للنفايات الصلبة خصوصاً أن القمامة متوفرة، إضافة إلى إقامة معامل للأجبان والألبان بعد توفير وزارة الزراعة لقطعان الأبقار والأغنام إضافة إلى معامل للمنتوجات الزراعية لافتا إلى أن هذه الرؤية سيتم عرضها على الحكومة لبحث إمكانية تمويلها وإقرارها خصوصاً أنها توفر فرص عمل إضافة إلى الإنتاج.

وتوقع إبراهيم أن تشهد الصفوف الدراسية في العام القادم ازدحاما بسبب عدم الانتهاء من تأهيل المدارس أو بناء مدارس جديدة متوقعاً أن هذا الازدحام لن نراه في العام بعد القادم.

مبيناً أن المحافظة تعمل على تأهيل المدارس عبر مديرية التربية من جهة وعبر الفريق التطوعي من جهة أخرى والذي تم رصد اعتمادات لـ٢٧٠ مدرسة يتم العمل على تأهيلها في الغوطة.

وطالب المحافظ أصحاب المنشآت المتوقفة عن العمل بالعودة إلى منشآتهم وتفعيلها مبدياً استعداد المحافظة لتقديم التسهيلات اللازمة.

وكشف إبراهيم أن المحافظة ستفتح ثلاث طرق رئيسية باتجاه الغوطة وأنه تم تكليف الخدمات الفنية في المحافظة بتأهيل هذه الطرقات وهي طريق حرستا دوما القديم عبر حرستا والطريق الثاني هو الطريق من الزبلطاني عين ترما باتجاه الغوطة والثالث هو طريق الكباس المليحة كاشفاً عن رصد ٥٠٠ مليون ليرة لتأهيل الطرق الثلاث.

وبين محافظ الريف أنه تم رصد ٣ مليارات ليرة لشراء آليات لمحافظة الريف سيتم تخصيص الجزء الأكبر منها للبلديات التي خرجت آلياتها من الخدمة، مشيراً إلى أن وضع المياه في ريف دمشق صعب بسبب الشح الذي تعاني منه مبيناً أن وزارة الموارد المائية قامت بحفر آبار بعدة مناطق لتفادي النقص الحاصل كاشفاً عن تخصيص ٢ مليار ليرة من موازنة وزارة الموارد المائية لتأهيل شبكات المياه في المناطق التي خربت فيها.

وبالعودة إلى جلسة مجلس المحافظة فقد بين عضو المجلس محمد طالب أن مدينة جيرود لا تصلها مياه الشرب إلا كل ثمانية أيام ليتم ضخها على الشبكة موضحاً أنه تم إرسال لجنة إلى جيرود درست وضع الآبار لتتم دراسة تحويلها على الشبكة. مطالباً أيضاً بالسماح بإدخال مواد البناء والمحروقات والأعلاف والأسمدة لكي تعود دورة الحياة إلى المنطقة.

ما قاله استدعى توضيحاً من رئيس المجلس صالح بكرو الذي بين أن هذا الوضع يعتبر ممتازاً مقارنة بالرحيبة التي تصلها مياه الشرب بالشهر مرة مبيناً أن ٤٩ قرية في الغوطة الشرقية لا توجد فيها خزانات لمياه الشرب.

وطالب عضو المجلس راكان صفوق باعتماد وثيقة الهيئة الاختيارية المكونة من المختار ورئيس البلدية وذلك في إثبات الملكية في وثائق الأضرار التي تطلبها المحافظة خصوصاً أن أغلب أراضي محافظة الريف هي على الشيوع ولا توجد وثائق ملكية.

وقال عضو المجلس زهير دعيبس إن ألف ريغار في حران العواميد بلا أغطية وأكد المحافظ أن هذا الأمر تكرر في عدة مناطق من المحافظة منها حرستا موضحاً أن المحافظة ستسعى لإيجاد مادة بديلة تصنع منها أغطية الريغارات حتى لا تتم سرقتها.

> ٥٠٠ مليون ليرة لفتح ثلاث طرق إلى الغوطة